

فكأنه منقول من فعله فاعله عليه جاز وهو جاز
والمفعول به هو جاز وهو جاز
والمفعول به هو جاز وهو جاز

ومعهور الغار والضارب زيد والضارب يزد
وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف
وجاز الضارب الرجل جملد على الحسن
الوجه اصله الحسن وجهته والتاسم الاسم المجهول
التام فانه ينصب اسما فكرة على التمييز ونعامه
اي كونه على حاله يمتنع اضافة تيممها باحد خمسة
اشياء الاول بنفثته وذلك في الضم المجهول
نحو ربه وجلد وياله وجلد ونعم وجلد زيد وفي
اسم الاشارة نحو قوله ما اذ اراد الله بهذا مثلا
وبالتينين اما لفظا نحو رطل زيتا او قدرا
نحو مشاقيل ذهب او احد عشر رجلا ويميز

المصنف اليه واستلوه في
باصد التسمية التي اذ لو لم يشبه
الفعل التام بالفاعل فلا يمكن من
هل النصب في التمييز
ثم لما كان المشهور الحسن المفضل من
تمام الشئ بالشئ كقول الشاعر
من الاول وهذا السبب كذا كذا
ان يبين ان المراد منه هنا هو
العرف لا الفصح فقال ساج
بأن يدل على استقلاله واستماع
اضافة الميم ونحوه فان ذلك
قد صدق في العرف من تمامه ساج

الم

الى عشرة لا ينصب بل هو مجزوء ويجمع نحو ثلثة
رجال الاثني عشر مائة وميز واحد عشرة
الاشع ونحوه من منصوب مفرد وانما ويميز
مائة والف وتشتبهما وجمع لا ينصب بل
هو مفرد ومجوز نحو مائة رجل والف درهم
وبينون التثنية نحو منوان سمنا مجوز وبعضه
هذين الفين الاضافة نحو رطل زيت ونوا
سمن ولا تجوز الاضافة في غيرها وبينون تثنية
الجمع وهو عشرون الاثني عشر ونحوه
وبالاضافة نحو ملوؤه عسله ولا يتقدم معهور الك
التام عليه والتاسع معنى الفعل كل لفظ يفهم

والمعنى نحو ثلثة رطل
لحاطة العدد والعدد مائة
ويعض النسب ولا تجوز الاضافة
فانها لا تضاف فاعل الجوز
وعلى التثنية التي اختلفت
نحوه الميم في الاول مثلا
لانها تصغر بعضا وتكبر
التركيب ونحوه في النصف على المطابقة
فعل المفرد عليه والى الباب

الم

لضعفه في العرا كونه جامدا